أصوات العائدين

عودة بلا عنوان: تحديات آسر العائدين

الى محافظة الأنبار

ورقة سياسات حقائق

إعداد

د. عبد المجيد صلاح داود

منظمة السلام للتعايش السلمي

1447هـ **2025م**

Mail:popcngo@gmail.com
Facebook: https://www.facebook.com/share/1AaQUy6Ws3/?mibextid=wwXIfr
Instagram:popc_ngo
Mobile phone:009647807565453
WhatsAPP:009647869966610

الجهة الاصدار:

تأتي هذه الورقة ضمن إطار مشروع تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، بوصفه أحد المسارات الداعمة لتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز التنسيق المؤسسي، وتكامل الأدوار بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في معالجة القضايا الحقوقية ذات الأولوية. كما تعد هذه الورقة جزءًا من مبادرة منظمة السلام للتعايش السلمي، المنفذة بدعم وتمويل من جمعية الأمل العراقية، والتي تسعى إلى الإسهام في ترجمة التزامات الخطة الوطنية إلى تدخلات عملية قائمة على تحليل الواقع الميداني.

وتندرج هذه الورقة ضمن جهود مشتركة تهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي ومعالجة التحديات الحقوقية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات العائدة، من خلال اعتماد مقاربة حقوقية وتنموية متكاملة، تنسجم مع محاور وأهداف الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وبالأخص ما يتعلق بحقوق الفئات المتأثرة بالنزاع، والحق في الكرامة، والاندماج الاجتماعي، والحصول على الخدمات الأساسية. وتنطلق الورقة من اعتبار هذه التحديات قضايا بنيوية مرتبطة بالسياسات العامة وآليات التنفيذ، وليست مجرد أزمات طارئة، الأمر الذي يستدعي تبني حلول مستدامة وطويلة الأمد، تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وتقوم على الشراكة والمساءلة والتخطيط القائم على الأدلة .

الملخص التنفيذي

على الرغم من إطلاق وزارة الهجرة والمهجرين العراقية استراتيجيتين وطنيتين لإعادة إدماج العراقيين العائدين (الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، واستراتيجية التواصل الخاصة بإعادة إدماج العراقيين العائدين)؛ وبالنظر لبيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٤، بلغ عدد العائدين 4,871,916 فردًا (811,986 أسرة)، مع زيادة قدرها ٨,٨٤٤ فردًا (٢٪) مقارنة بالعودة السابقة.[1] ألا أن مناطق العودة في محافظة الأنبار تعاني من تحديات عديدة، أبرزها تدمير جزئي أو كلي للمنازل والمرافق العامة، مع محدودية فرص العمل وغياب الخدمات الأساسية (التعليم، الحماية، الكهرباء والماء، رعاية صحية). فضلاً عن تفاقم التوترات المجتمعية في المناطق المستضيفة، خاصةً مع توتر علاقات العائدين والسكان المحليين على بسبب انعدام مستوى المعيشة والخدمات والوصم الاجتماعي. ما يشير إلى تعقيدات جديدة في عملية العودة وإعادة الإدماج، خاصةً في غرب محافظة الأنبار.

تواجه النساء العبء الأكبر من تحديات العودة وصعوبة الاندماج، كون اغلب هذه الأسر تعيلها نساء حالياً لأسباب تتعلق بانتماء الرجال للجماعات المتطرفة أو فقدانهم خلال عمليات النزاع المسلح.

تقدّم هذه الورقة تحليلاً للظروف في المواقع التي شهدت عمليات عودة في غرب محافظة الأنبار (القائم والرمانة)، وذلك بغية فهم الظروف والاحتياجات والمخاطر التي يواجهها العائدون على مستوى النساء والأسرة والمجتمع.

وتضم قراءات حقيقية وعميقة عن مختلف المجالات الحياتية لتسلط الضوء على التحديات كافة، من خلال المحاور الآتية: قراءة في العقد القانونية والأمنية؛ حقائق عن معضلة ومفاتيح الاندماج الاجتماعي؛ حقائق عن مستقبل العائدين.

النتائج الرئيسية

1. أن (60%) من آسر العائدين لا يمتلكون مصدر دخل معين، يستطيعون من خلاله توفر احتياجات الأسرة، وهذا مؤشر هشاشة اقتصادي خطير للعائدين.
2. (38%) من العائدين يسكنون في أحياء أو مناطق مختلفة، وهذا يدل على رفض مجتمعاتهم لهم، أو تدمير منازلهم أو السيطرة عليها.
3. أن غالبية مجتمع العائدين وبنسبة (90%) يعانون من نقص هذه الوثائق، ويتبع ذلك مشكلات قانونية وأمنية.
4. أن ما يقارب نصف العائدين وبنسبة (48%) التحدي الأكبر لديهم هو نقص البطاقة الوطنية الموحدة، ويكون النقص سواء للمرأة أو أحد أفراد عائلتها، وتنتشر عند الأطفال بدرجة كبيرة.
5. أن نسبة كبيرة من العائدات والبالغة (32%) تتعرض لانتقادات وضغوطات مستمرة من المجتمع المحلي، نتيجة لترسبات النزاع والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية.
6. بينت 33% من النساء وجود رفض أو تمييز من المجتمع المحلي تجاه العائلات العائدة من المخيمات مثل رفض الزواج من بناتهن، أو الابتعاد عنهن وعدم التواصل معهن في المجتمع
7. تتعرض النساء العائدات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل موظفون حكوميون، وبنسبة (8%) من إجابتهن، أثناء المراجعات المتكررة للدوائر.
8. أن أغلب فتيات آسر العائدين وبنسبة (60%) لم يكملن تعليمهن وهذا مؤشر خطير لحرمان الإناث من التعليم.
9. أن نسبة كبيرة جداً بلغت (74%) من النساء العائدات يشعرن بانتماء جزئي غير مكتمل ومتذبذب تجاه مجتمعاتهن.

10. من أسباب عدم شعور النساء العائدات بالانتماء للمجتمع، جراء الرفض المتكرر لعودتهم وإدماجهم، هو إحساسهم بعدم وجود ثقة بهم من قبل المجتمع المحلي، وانهم محط خطر وتهديد لهذه المجتمعات، فهم يلاحظون وبنسبة كبيرة بلغت (75%)، أن ثقة المجتمع بهم متوسطة وضعيفة بنسبة (23%).
11. 19% من النساء تعرضن للعنف من قبل أفراد المجتمع فهناك من يعرض العائدين للتنمر والإساءة وبنسبة (23%) من أنواع الإساءات التي تتعرض لها النساء، إذ يطلق عليهم عبارات قاسية مثل (عوائل داعش، إرهابيين، دواعش)، وهذه العبارات وأشكال العنف الأخرى تعطل برامج الإدماج وتوتر العلاقات الاجتماعية في المجتمع.
12. تتعرض النساء للعنف المؤسسي من قبل بعض الموظفين، وهو شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبنسبة (5%)، من خلال عرقلة المعاملات والأذلال أثناء المراجعات، والإساءة اللفظية بتحقير هذه الفئة وإطلاق اللوم عليهم بدل تخفيف حدة الضغوطات النفسية والاجتماعية التي يواجهونها.

المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على المصادر الأتية:

1. مسح اجتماعي عشوائي بطريقة العينة شمل 100 عائلة في مجتمعين عراقيين (القائم والرمانة)، تم اختيار هذين المجتمعين بناءً على مؤشرات العودة التي تشير الى ارتفاع أعداد العائدين الى مناطق غرب الأنبار مقارنة بالمناطق الأخرى، وان هذين المجتمعين هما الأعلى في نسب العودة؛ وأجري هذا المسح على عينة النساء المعيلات لهذه الأسر خلال المدة تشرين الأول-تشرين الثاني 2025، بتوزيع استمارة استبيانية لجمع بيانات كمية ومعلومات وصفية عن تحديات العودة ومعوقات الاندماج الاجتماعي.
2. مقابلات جماعية (مجموعات النقاش المركز)، إذ تم تعيين باحثتين وتدريبهن على تنفيذ جلستين نقاشيتين مركزتين مع النساء العائدات، لفهم وتحليل الواقع الاجتماعي للعائدين، والتوصل الى بدائل واقتراحات واقعية عن الموضوع.
3. فضلاً عن البيانات الواردة في مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية، وبعض التقارير الدولية الإنسانية.

4. الاعتماد على بعض البيانات الواردة في البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

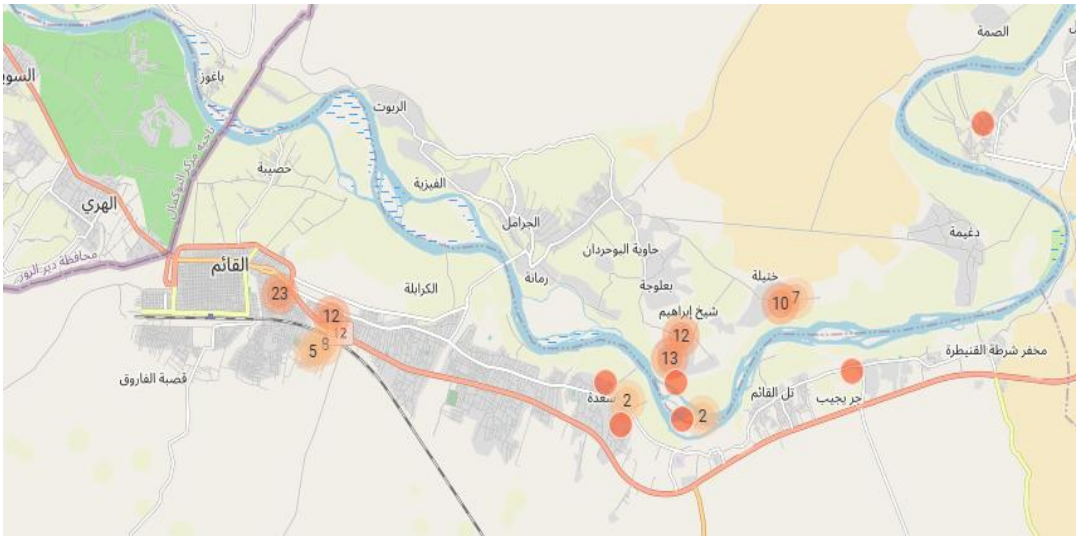

السياق العام: حركات النزوح والعودة

شهدت محافظة الأنبار، وهي أكبر محافظات العراق مساحةً، نزوحاً طويلاً بسبب سيطرة تنظيم داعش عام ٢٠١٤. إذ بلغ عدد النازحين داخلياً ٣٤٣,٣٥٦ شخصاً موزعين في أنحاء المحافظة؛ وفي عام ٢٠١٧، استعادت القوات الحكومية العراقية صحراء غرب الأنبار، آخر معاقل داعش في البلاد، ونزح نحو ٥٤,٥٤٦ شخصاً خلال هذه العمليات العسكرية، وتوجهت غالبيتهم إلى الفلوجة والرمادي .وبلغ إجمالي عدد النازحين من منازلهم في الأنبار ١,٦٧٧,٦١٦ شخصاً خلال الصراع مع داعش. يُعدّ هذا ثاني أكبر عدد من النازحين داخلياً القادمين من محافظة واحدة، بعد نينوى.

خارجياً هربت الألاف من العوائل المرتبطين بتنظيم داعش خلال عمليات التحرير، غالبيتهم من الأطفال والنساء باتجاه سوريا، وعايشوا ظروفاً قاسيةً داخل مخيم الهول الواقع في شمال شرق سوريا، ويُعد هؤلاء من أكثر الفئات تضرراً نفسياً واجتماعياً. و في إطار جهود الحكومة العراقية لإعادة دمج النازحين وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً بعد سنوات من النزاع استقبل مركز الأمل للتأهيل النفسي عدداً من العوائل العائدة، وتعمل وزارة الهجرة والمهجرين بالتعاون من الأجهزة الأمنية على إعادة العوائل والأفراد العراقيين المتواجدين في مخيم الهول حيث يتم إيواء العوائل العائدة من المخيم في مركز الأمل

للتأهيل النفسي في محافظة نينوى لمدة (6) أشهر ويتم تأهيل العوائل، عن طريق إجراء المقابلات عند وصول العوائل وبعد انتهاء فترة التأهيل، يتم أجراء مقابلة أخرى لتحديد العوائل المؤهلة للعودة الطوعية؛[2] أقام في المخيم أكثر من 56 ألف فرد في عام، 2022 هؤلاء المحتجزون يعيشون في ظل ظروف أمنية وإنسانية متدهورة منذ عام 2019 وبعضهم لفترة أطول. في مايو ،2021 بدأت الحكومة العراقية عملية إعادة أكثر من 30 ألف مواطن عراقي من المقيمين في المخيم[3]. وبحسب مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، فقد عادت الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين - 92% منهم - إلى مناطقهم الأصلية حتى أبريل/نيسان 2023. وتُسجّل الأنبار أعلى نسبة من العائدين مقارنةً بأي محافظة أخرى.[4]

بينما عاد معظم العائدين (96%) إلى مساكنهم الأصلية، يعيش حوالي 4% منهم في منازل غير آمنة ومتضررة، ورغم أن غالبية العراقيين الذين فروا من داعش قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن 1,157,115 فرداً (يشكلون 198,653 أسرة) ما زالوا نازحين داخلياً. ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم لأسباب مختلفة، منها نقص الخدمات وفرص العمل في مناطقهم الأصلية، والمخاوف الأمنية، وتدمير الممتلكات. والقيود المفروضة على الحركة والقبول والتكيف الاجتماعي. و ينحدر ما يزيد قليلاً عن 22% منهم من محافظتي الأنبار وصلاح الدين.[5]

استقبلت مناطق محافظة الأنبار أعداداً متفاوتةً من العائدين، في حين ازداد تركيز العائدين الى مناطق غرب الأنبار، لأسباب متعلقة بالفرار من الصراع والوصمة، أو الارتباط بالتنظيم، ويواجه هؤلاء العائدين تحديات عديدة مثل فقدان الوثائق الثبوتية، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 430ألف شخص ما زالوا يفتقدون وثيقة مدنية أساسية واحدة على الأقل. والاستغلال، وخسارة التعليم والعمل، والرفض المجتمعي، ومضايقات على النساء لتوفير تصاريح أمنية بشكل متكرر’ وصعوبة في التنقل والسكن بحرية، وتوفير أثبات سجن وتبرئة، والحرمان من التعليم والصحة بسبب فقدان الوثائق الثبوتية، وغيرها من التحديات الاجتماعية كالسخرية والإهانة والعنف المؤسسي.

في مدينة القائم وهي مدينة عراقية حدودية تقع غرب محافظة الأنبار، وتبعد عن العاصمة بغداد 400 احدى أبرز المناطق المتأثرة بحركات العودة، العديد من الأفراد النازحين داخلياً وخارجياً، وبحسب تصريح قائم مقام مدينة القائم، عادت 600 عائلة الى المدينة في بداية عام 2025؛ بسبب العودة تتأثر النساء في تلك المناطق ذات الطابع الجغرافي والاجتماعي القبلي الخاص، بتحديات عديدة متمثلة بالقبول و حل المشكلات العالقة بطرائق يسيرة، لذلك من الطبيعي أن تواجه الاستراتيجيات الوطنية معوقات في التنفيذ والتطور السريع.

مجمل القول تشهد الساحة السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، رؤى تدور حول ضعف المنظومة الاجتماعية في التأقلم مع عمليات العودة وتخلخل بنية التماسك الاجتماعي، بسبب تحديات طالت رحلة العودة ومحاولات الاندماج؛ فلم تكن سياسات العودة والاندماج الوطنية عمليات هشة بل هي خطط إدارية منظمة ومدروسة، لإعادة لملمة خيوط النسيج المجتمعي العراقي، وتحييد إشارات الخطر المستقبلي؛ لكن المشكلة انبثقت من جذور اجتماعية عميقة، إذ تعرضت البنى الاجتماعية لضررٍ بالغٍ، تمثل في تشرذم العلاقات الاجتماعية العمودية والأفقية، و تفكك حلقات النظام التعليمي، فضلاً عن إشكالية الاعتراف القانوني وتوثيق الحقوق التي سلبت أو فُقّدت؛ إن استمرار هذه التحديات لسنواتٌ طويلة من شأنه أن يفاقم حدة المشكلات الاجتماعية ويعمق الانقسامات المجتمعية.

لذلك فإن تأثيرات رحلة العودة وتجلياتها لم تكن متساوية الضرر، بل هناك تفاوتات كبيرة على الفئات الاجتماعية، وللنساء من هذه الظاهرة القسط الأكبر من التأثير، فالنساء تصدرن مشهد الحياة الاجتماعية للعائدين وتكالبت عليهن العوائق القانونية والأمنية والاجتماعية للعودة والاستقرار، فلا عنوان واضح لعودتهن إمام هذه التحديات، فالتشظي الذي أصاب أسرهن جعلهن يواجهن جملة من التحديات، سيسلط الضوء عليهن بعمق من خلال حقائق هذه الورقة، التي تهدف الى التعرف على التحديات القانونية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه آسر العائدين الى مجتمعاتهم. والكشف عن تحديات الاندماج الاجتماعي من خلال النساء أنفسهن، في محاولة لتقديم بدائل وحلول تدعم القرارات والسياسات الحكومية.

المحور الأول: تحليل نتائج البيانات الكمية

أولًا: بورتريه العائدين

1. **الحالة الاجتماعية:** يوضح الجدول رقم (1) الحالة الاجتماعية للمشاركات في الاستبانة، إذ ما يزيد عن نصف المشاركات هن متزوجات وبنسبة (51%)، وبعضهن يتواجد أزواجهن معهن لكن الغالبية منهن أزواجهن أما فارين أو مسجونين في سجون الإرهاب بسبب ارتباطاتهم السابقة، وهذه مشكلة الغياب أو الفرار ما تجعل التوجس كبير من العائدين؛ فضلاً عن ذلك هناك نسبة كبيرة من النساء الأرامل عند شريحة العائدين والتي بلغت (32%)، بسبب النزاع المسلح الأخير الذي عرض العديد من الرجال للقتل،؛ وهذا السبب والأسباب الأخرى جعلت نساء الأسر العائدة اغلبهن معيلات يتحملن مرارة العودة وضيق العيش.

الجدول رقم (1) يوضح الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	51	%51

أرملة	32	%32
عزباء	9	%9
مطلقة	8	%8
المجموع	100	%100

2. **الفئة العمرية:** يبين الجدول رقم (2) أدناه توزيع الفئة العمرية للمشاركات في الاستبانة، إذ نلاحظ هناك تنوع جيد في الأعمار، لأهميته الكبيرة في تقديم معلومات شاملة وغنية عن الظاهرة، وتغطية كافة المجالات التي نبحث عن حقيقتها، لا سيما الفئات التي تجتهد لتعيل أسرها حالياً، وفئات عاصرت أحداث سابقة حدثت في المجتمع العراقي تساعد على بيان تحولات المشهد السياسي والاجتماعي.

الجدول رقم (2) يوضح الفئة العمرية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
27-18	34	%34
37-28	36	%36
47-38	15	%15
57-48	9	%9
أكثر من 58	6	%6
المجموع	100	%100

3. **التحصيل الدراسي:** من خلال بيانات الجدول أدناه رقم (3)، تعاني آسر العائدين من عدم الاهتمام بالتعليم لا سيما لدى الإناث، وهذا مؤشر سلبي، يؤثر على معاناة الأسر، وقدرتهم على التكيف والاندماج في المجتمع، إذ أن (96%) من المشاركات النساء تعليمهن ابتدائي أو اقل، بالتالي فهن أغلبهن معيلات للأسر، وان فرصهن في العمل ضعيفة، وقد يؤثر ضعف تعليمهن على تعليم أبنائهن.

الجدول رقم (3) يوضح التحصيل الدراسي

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
لا أقرا ولا أكتب	29	%29
ابتدائي	67	%67
ثانوي	3	%3
جامعي فأعلى	1	%1
المجموع	100	%100

4. **مصدر دخل الأسرة:** يوضح الجدول رقم (4) بأن (60%) من آسر العائدين لا يمتلكون مصدر دخل معين، يستطيعون من خلاله توفر احتياجات الأسرة، وهذا مؤشر هشاشة اقتصادي خطير للعائدين، في ظل عودتهم وعيشهم في مجتمعات لا توفر لهم حلولاً اقتصادية، وأن نسبة قليلة

منهم بلغت (21%) يعملون بأجر يومي غير ثابت، فضلاً عن اعتماد (10%) منهم على مساعدات إنسانية، بينما الفئة الأقل تمتلك راتب حكومي وبنسبة (9%) وهو بالغالب راتب الرعاية الاجتماعية، الذي من المفترض يشمل جميع العائدين بمعونات تساعد على استقرارهم واندماجهم في المجتمع

الجدول رقم (4) يوضح مصدر دخل الأسرة

مصدر دخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد مصدر دخل للأسرة	60	%60
عمل بأجر يومي	21	%21
مساعدات إنسانية	10	%10
راتب حكومي	9	%9
المجموع	100	%100

5. **عدد أفراد الأسرة:** وبالنظر للبيانات أعلاه التي تبين عدم توفر مصادر دخل للعائدات، وضعف تعليمهن، نجد أن متوسط عدد أفراد آسرهن بلغ (6)، وهذا رقم كبير وفق المؤشرات المذكورة، يزيد من معاناة الرعاية والحماية الاجتماعية للآسرة.

متوسط عدد أفراد الأسرة	6

6. **مدة النزوح وتاريخ العودة:** تباينت بشكل كبير مدد النزوح التي قضاها العائدون خارج مناطقهم السكنية، فمنذ عام 2014، بدأت الموجات تتدفق داخلياً وخارجياً لعدة أسباب، لكن أغلب العائدين الى مناطقهم الحالية وبنسبة (82%)، قضوا ما بين 5-10 سنوات في النزوح، وهذه النسبة تدل على انهم كانوا نازحين داخلياً قبل أن يفروا خارج البلد ويستقروا في المخيمات.

الجدول (5) يبين مدة النزوح

مدة النزوح	التكرار	النسبة المئوية
5-10 سنوات	82	%82
أقل من 5 سنوات	16	%16
أكثر من 10 سنوات	2	%2
المجموع	100	%100

وبالنظر لقضاء أغلب العائدين سنوات طويلة تزيد من 5 سنوات في رحلة النزوح وتقترب من 10 سنوات، فأنهم أغلبهم عادوا في العام 2025، وبنسبة تزيد عن النصف بلغت (52)، وهذه النسبة مرتبطة بالاهتمام الحكومي الكبير لإعادة الاستقرار، وإنهاء ملف النزوح والعودة، من خلال إطلاق وزارة الهجرة والمهجرين العراقية عام 2025 استراتيجيتين وطنيتين لإعادة إدماج العراقيين العائدين (الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، واستراتيجية التواصل الخاصة بإعادة إدماج العراقيين العائدين.

الشكل (6) يبين سنة العودة

7. **مكان العودة:** يعيش نسبة كبيرة من آسر العائدين في نفس سكنهم السابق وبنسبة (61%)، وهذا مؤشر جيد للعودة، لكن لا يشترط أن يدل على عدم وجود تحديات في بيئة هذا السكن، على العكس قد تكون تحديات العائدين الى نفس سكنهم أكبر وأكثر تأثيراً بسببهم وجودهم المباشر في بيئات أكثر حساسية من السابق، من زاوية أخرى هناك نسبة ليست بالقليلة تصل الى (38%)، من العائدين يسكنون في أحياء أو مناطق مختلفة، وهذا يدل على رفض مجتمعاتهم لهم، أو تدمير منازلهم أو السيطرة عليها.

الجدول (7) يبين مكان العودة

مكان العودة	التكرار	النسبة المئوية
نفسي سكني السابق	62	%62
أسكن في حي غير سكني السابق	31	%31
سكن جديد في منطقة أخرى	7	%7
المجموع	100	%100

ثانياً/ هل العائدين في أمان: قراءة في العقد القانونية والأمنية:

الشكل يبين (8) عدم امتلاك أحد أفراد الأسرة أوراق ثبوتية

8. **التحديات القانونية والأمنية:** عند العائدين مشكلة قانونية كبيرة منتشرة هي نقص الوثائق الثبوتية، والتي تعد التصريح والتعريف القانوني لدى الدولة، لتمتع أفراد المجتمع بالعديد من الحقوق، وبدونها لا يستطيعون نيل حقوقهم ؛ لذلك نجد أن غالبية مجتمع العائدين وبنسبة (90%) يعانون من نقص هذه الوثائق، ويتبع ذلك مشكلات قانونية وأمنية أخرى مبينة الجدول أدناه الذي يضم إجابات متعددة، إذ هناك وهي، أن (29%) من العائدين لديهم معوق أمام مراجعة الدوائر ، و (17%) منهم مسلوب حقهم في التنقل؛ و (13%) لا يمتلكون عقود زواج رسمية، تتيح لهم الحصول على هذه الحقوق، وتنتقل هذه التعقيدات الى أسرهم

وأبنائهم، لأن عدم وجود وثيقة زواج رسمية، تعني عدم حصول الأبناء على هوية وطنية، ولا يمكنهم التسجيل في المدارس والزواج والعمل الخ...

الجدول (9) يبين التحديات القانونية والأمنية

التحديات القانونية والأمنية	التكرار	النسبة المئوية
نقص الوثائق الثبوتية	94	%41
صعوبة مراجعة الدوائر المعنية وإصدار وثائق جديدة	65	%29
صعوبة الحركة بين المدن وفقدان حق التنقل	38	%17
عدم امتلاكنا عقود زواج	30	%13
المجموع	227	100%

9. **نوع الوثائق المفقودة:** يوضح الجدول أدناه رقم (10)، أن ما يقارب نصف العائدين وبنسبة (48%) التحدي الأكبر لديهم هو نقص البطاقة الوطنية الموحدة، ويكون النقص سواء للمرأة أو أحد أفراد عائلتها، وتنتشر عند الأطفال بدرجة كبيرة. وبنسبة (32%) هناك نقص في الطاقة التموينية وهو عائق أمام الحصول على الحصة الغذائية التي تساعد في توفير الغذاء للعائدين؛ كذلك تعاني النساء العائدات من نقص بطاقة السكن وبنسبة (16%)؛ بينما هناك مشكلة في نقص وثائق مثل عقود الزواج، وأثبات النسب، وحجة الولادة للعديد من العوائل التب عقدت زواجها أثناء النزاع، ولم يعترف بهذا الزواج لا الزوج ولا الدولة العراقية بسبب عدم توفر الأدلة والاعتراف الرسمي، أو موت الأب وبنسبة بلغت (12%). من زاوية أخرى القليل جداً من العائدين لا يوجد ضمن آسرهم من يفقد احدى الوثائق الثبوتية وبنسبة (5%) فقط.

الجدول (10) يبين نوع الوثيقة المفقودة

تصنيف الوثيقة المفقودة	التكرار	النسبة المئوية
البطاقة الوطنية الموحدة	82	%48
البطاقة التموينية	32	%19
بطاقة السكن	27	%16
وثائق الأحوال الشخصية	21	%12
لا توجد نواقص (مكتملة)	9	%5
المجموع (إجابات متعددة)	171	100%

10. **مشكلات السكن والملكية:** يواجه بعض العائدين مشكلة خطيرة تتعلق بسيطرة بعض الأطراف على أراضيهم ومنازلهم، ومنعهم من العودة اليها أو ممارسة حياتهم الطبيعية فيها، وهذه النسبة وأن كانت (11%) من اسر العائدين إلا أنها تمثل فئة كبيرة تم مصادرة أملاكهم أو الاستحواذ عليها، وتكبيل حرياتهم في العيش، ومن الأمثلة على انتشار هذه الظاهرة التي مورست تجاه العائدين الى مناطقهم، قيام أهالي نفس المنطقة أو الأقارب، ممن فقدوا منازلهم

أثناء النزاع المسلح أو فقدوا احد أفراد آسرهم بالاستحواذ على منازل العائدين القريبة منهم، تحت عذر تسببهم بما جرى لهم من خسائر مادية وبشرية. من زاوية أخرى لا تواجه اغلب النساء العائدات أية مشكلات في الملكية وبنسبة (89%).

الشكل (11) يبين وجود مشكلات تتعلق بملكية المنزل والأراضي

ثالثاً/ حرب الاندماج: مواطنون مع وقف التنفيذ

11. **العنف الاجتماعي تجاه العائدات:** يوضح الشكل رقم (12) أن نسبة كبيرة من العائدات والبالغة (32%) تتعرض لانتقادات وضغوطات مستمرة من المجتمع المحلي، نتيجة لترسبات النزاع والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية، وعلى الرغم من كون هذه الفئات (نساء وأطفال وكبار سن)، ضحايا سابقين للإرهاب، إلا انهم باتوا اليوم ضحايا الاستبعاد والرفض؛ إذ تحملهم البيئة القبلية تبعات أفعال الرجال (القرابة الذكورية)، وأن استمرار محاسبة الأفراد بجريرة غيرهم لا يمثل انتهاكاً حقوقياً فحسب، بل وقوداً للحقد والكراهية، مما يعيد شحن البيئة المجتمعية ببذور التطرف ويقوض تحقيق السلم المجتمعي.

الشكل (12) يبين تعرض النساء العائدات الى انتقادات وتصورات سلبية بسبب تجاربهن السابقة

وبناءً على هذه التصورات السلبية والتجارب الماحقة التي التصقت بالعائدين، تتعرض النساء الى الإهانة والنبذ من الجيران والأقارب على وجه الخصوص بنسبة (29%) من هذه الانتقادات؛ وهذه النسبة تدل على وجود درجة تزيد عن ربع المجتمع المحلي لديهم رفض لعملية العودة ويتصدون لها بالعديد من الممارسات سواء كانت عنف اجتماعي أو مضايقات في السكن أو العلاقات الاجتماعية.

الشكل (13) يبين تعرض النساء العائدات الى الإهانة أو النبذ من الجيران أو الأقارب

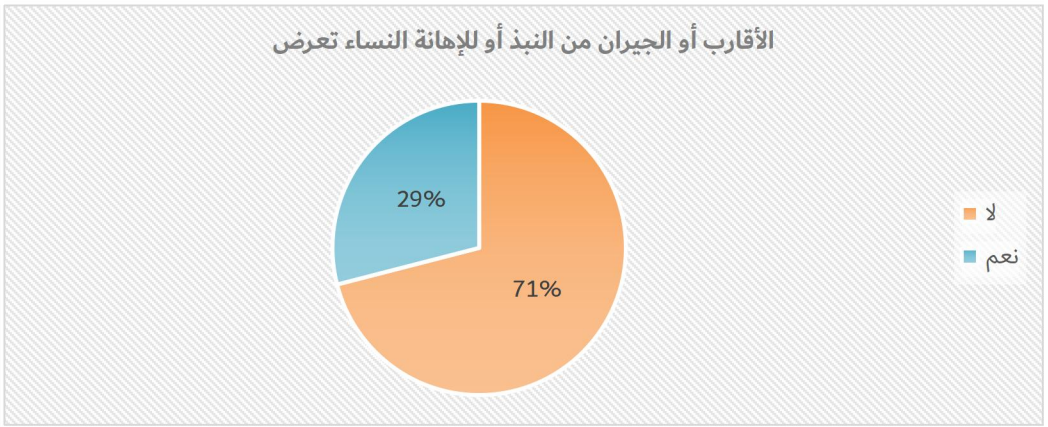

ومن أشكال العنف الاجتماعي بحق النساء العائدات، بينت 33% من النساء وجود رفض أو تمييز من المجتمع المحلي تجاه العائلات العائدة من المخيمات مثل رفض الزواج من بناتهن، أو الابتعاد عنهن وعدم التواصل معهن في المجتمع. وهذا التمييز فيما لو استمر يعمق من فجوة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، فينشأ شريحة معزولة، لأن القطيعة الاجتماعية اعلى درجات العنف الرمزي مما يؤدي الى تحويل هذه العائلات الى غيتوهات اجتماعية تعيش داخل المجتمع جغرافياً وتنفصل عنه وجدانياً. وبما أن هذه الظاهرة منتشرة وكبيرة لكنها ليست غالبة، إذ أن (67%) من النساء لم يتعرضن لهذا العنف، لذلك ينبغي تعزيز الدعم الاجتماعي والنفسي من خلال تقوية قنوات التماسك الاجتماعية وحماية النسيج المجتمعي.

الشكل (14) وجود رفض أو تمييز اجتماعي تجاه العائلات العائدة من المخيمات

12. جهات ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي: يوضح الشكل رقم (14) أدناه أن 65% من النساء العائدات لم يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب عودتهن أو تجاربهن السابقة؛ في حين هناك نسبة ليست بالقليلة بلغت 35% لنساء تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي من جهات مختلفة، إذ أن 19% من النساء تعرضن للعنف من قبل أفراد المجتمع فهناك من يعرض العائدين للتنمر والإساءة وبنسبة (23%) من أنواع الإساءات التي تتعرض لها النساء، إذ يطلق عليهم عبارات قاسية مثل (عوائل داعش، إرهابيين، دواعش)، وهذه العبارات وأشكال العنف الأخرى تعطل برامج الإدماج و توتر العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

الشكل (14) يبين الجهات التي عرضت النساء العائدات العنف القائم على النوع الاجتماعي

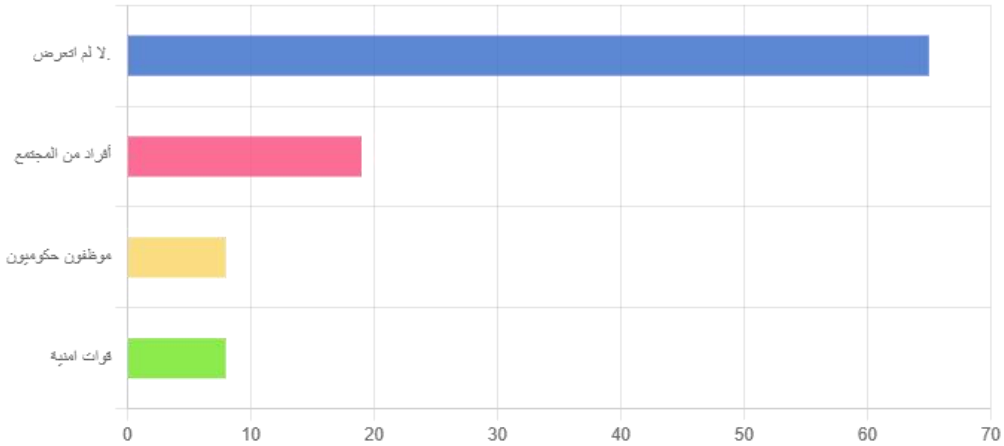

من زاوية أخرى تتعرض النساء العائدات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل موظفون حكوميون، وبنسبة (8%) من إجابتهن، أثناء المراجعات المتكررة للدوائر، إذ أن النساء العائدات

بسبب حاجتهن لتلقي الخدمات والاستقرار والحصول على الوثائق، يراجعن بشكل مستمر الدوائر الحكومية لحل مشكلات آسرهن العالقة، لكن للأسف وكما أشارن بعض يتعرض للعنف المؤسسي من قبل بعض الموظفين، وهو شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبنسبة (5%)، من خلال عرقلة المعاملات والأذلال أثناء المراجعات، والإساءة اللفظية بتحقير هذه الفئة واطلاق اللوم عليهم بدل تخفيف حدة الضغوطات النفسية والاجتماعية التي يواجهونها.

كذلك هناك بعض العناصر الأمنية يعرضون النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبنسبة (8%) واجهن العائدات هذا النوع، ويتمثل بالاستغلال في مراكز الأمن وإنجاز التصريح الأمني، وكذلك عن تحديث المعلومات الذي فرض بشكل شهري على العائدين.

الشكل (15) يبين أنواع العنف الذي تعرضت له النساء العائدات

نوع الإساءة	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد	65	65%
عنف اجتماعي (الإساءة اللفظية)	23	23%
الاستغلال وسوء المعاملة	7	7%
العنف المؤسسي (التهديد والإذلال)	5	5%
المجموع	100	100%

رابعاً/ العودة الى الصفر: ضياع مستقبل العائدين

13. تعليم الفتيات: يبين الجدول أدناه أن أغلب فتيات آسر العائدين وبنسبة (60%) لم يكملن تعليمهن وهذا مؤشر خطير لحرمان الإناث من التعليم، مقابل عودة (34%) فقط، فقد يكون لعدم عودتهن انتشار للجهل وتوسع لفجوة الأمية النوعية، مما يعزز من تأنيث الفقر داخل مجتمعات العائدين إن انقطاع أكثر من نصف الفتيات عن التعليم لا يمثل خسارة معرفية فحسب، بل هو تعطيل لمحرك التنمية الأسرية؛ فالفتيات غير المتعلمات هن الأكثر عرضة لمخاطر التزويج المبكر والقسري كآلية دفاعية اقتصادية تلجأ إليها الأسر لمواجهة الفقر.

الجدول (16) يبين صعوبة إكمال الفتيات أو النساء تعليمهن بعد العودة:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم، لم يتمكنّ من إكمال التعليم.	60	%60
لا، تمكنّ من العودة إلى الدراسة بشكل طبيعي.	24	%24
لا توجد فتيات أو نساء في الأسرة ضمن سن التعليم.	16	%16
المجموع	100	%100

14. العودة الى المدارس: بالنظر لعدم عودة الإناث للتعليم لأسباب قد تكون تتعلق بالانقطاع والفجوة المعرفية العميقة في ظل مجتمع قبلي، لكن هناك أهمية لتسجيل وعودة الأطفال

للمدارس لا تقل أهمية عن تعليم الأناس بالنسبة لمجتمع العائدين؛ وبحسب بيانات الجدول أدناه هناك مشكلة أيضا متعلقة بتعليم الأبناء، وهي أن هناك (36%) من أبناء العائدين لم يسجلوا في المدارس، و النسبة اكبر من ذلك لان هناك عوائل سجلوا بعض أبناءهم جزئياً أي بنسبة (36%)، وهذه الظاهرة بنسبيتها ترجع لعدة أسباب، ابرزها هي نقص الوثائق الثبوتية للعائدين والتي حددتها النساء أنها سبب رئيس لعدم تسجيل وعدة الأبناء وبنسبة (64%) من أسباب عدم العودة.

الجدول (17) يبين عودة أطفال آسر العائدين الى المدارس:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
جزئياً	36	%36
لا	36	%36
نعم بشكل كامل	28	%28
المجموع	100	%100

الى جانب نقص وفقدان الأوراق الثبوتية، أن سوء الأوضاع الاقتصادية للعائدين سبب آخر أمام عدم تسجيل وعودة أبناء العائدين الى المدارس، وبنسبة (28%) من الإجابات، يواجه العائدين هشاشة اقتصادية كبيرة، تصعب عليهم توفير مستلزمات التعليم لأبنائهم.

ومن زاوية أخرى تجد النساء وبنسبة (6%)، أن رفض الأهل بسبب الأعراف الاجتماعية سبب مهم أمام عدم عودة الأبناء لاسيما الإناث الى التعليم، فضلاً عن بعد المدارس عن أماكن سكنهم وبنسبة (2%)

الشكل (18) أسباب عدم العودة إلى المدرسة بعد الرجوع إلى المنطقة:

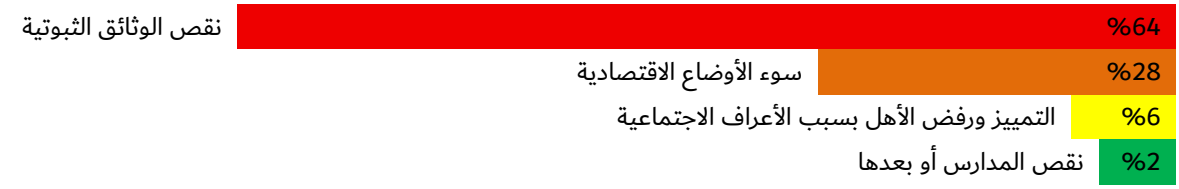

الوضع الاقتصادي لآسر العائدين: تعاني آسر العائدين من تردي الوضع المعيشي، إذ في غياب الرجال، تعتمد الآسر بشكل كبير على النساء في الإعالة، وبالنظر لطبيعة المجتمع وقلة فرص العمل، لا سيما عمل النساء وغياب الدعم المادي والإنساني للعائدين، اشرن النساء العائدات الى أن (94%) من آسرهن وضعهن الاقتصادي صعب ولا يكفي لسد احتياجات الأسرة وهنا نقص كبير في احتياجاتهم، بينما آشرهن نسبة (6%) الى قدرة آسرهن على سد الاحتياجات الأساسية، في حين لم توجد ولا آسرة عائدة تعيش برفاه اقتصادي أو قادرة على توفير الاحتياجات كاملة.

الشكل (19) يبين كفاية دخل الأسرة لسد الاحتياجات:

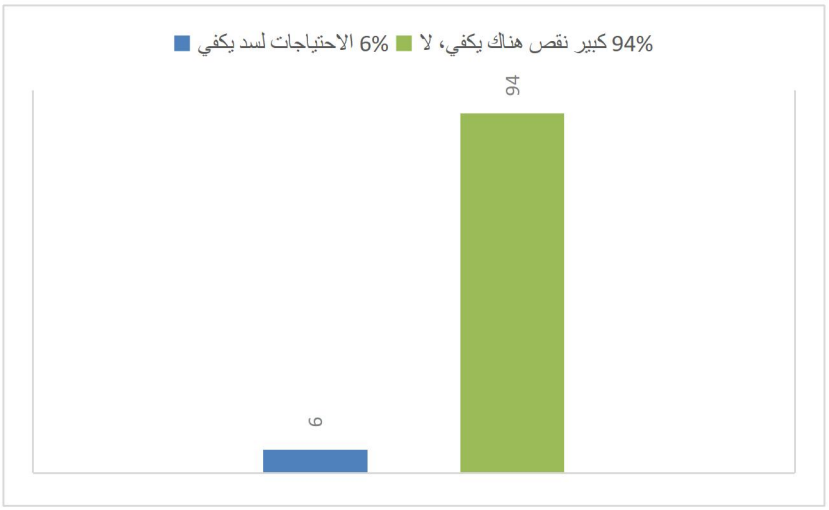

خامساً/ جروح العودة ومعضلة الاندماج:

الشعور بالانتماء: يوضح الجدول رقم (20) أدناه، أن نسبة كبيرة جداً بلغت (74%) من النساء العائدات يشعرن بانتماء جزئي غير مكتمل ومتذبذب تجاه مجتمعاتهن، وأن (15%) من لا يشعرن بانتماء حقيقي، بدليل أن معظم أفراد مجتمع العائدين يعانون من جرح ثقافي تجاه مجتمعاتهم ويؤثر هذا الرفض المجتمعي بشكل كبير وسلبي تجاه إحساسهم بأنهم جزء من هذا المجتمع، وأن انخفاض هذا الشعور من شأنه أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية ويجعل العائدين، غير متمسكين بمجتمعهم وان هذه البيئة لا توفر لهم الحماية والدعم اللازم للتكيف الاجتماعي؛ بالتالي يتطلب تعزيز الهوية الاجتماعية للعائدين من اجل تحقيق أهداف الإدماج الاجتماعي. لأن نسبة قليلة جداً بلغت (11%) تشعر بانتماء جيد في المجتمع المحلي.

الجدول (20) يبين الشعور بالانتماء للمجتمع بعد العودة:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أشعر بانتماء جزئي	74	%74
لا اشعر بانتماء حقيقي	15	%15
نعم أشعر بانتماء جيد	11	%11
المجموع	100	%100

ومن أسباب عدم شعور النساء العائدات بالانتماء للمجتمع، جراء الرفض المتكرر لعودتهم وإدماجهم، هو إحساسهم بعدم وجود ثقة بهم من قبل المجتمع المحلي، وانهم محط خطر وتهديد لهذه المجتمعات، فهم يلاحظون وبنسبة كبيرة بلغت (75%)، أن ثقة المجتمع بهم متوسطة وضعيفة بنسبة (23%)، لذلك يقل انتماءهم تجاه المجتمع، لذلك فالأمر لا يقتصر على تعزيز الهوية الاجتماعية للعائدين فحسب، بل إعادة ثقة المجتمع المحلي بهم وترسيخها من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي.

الشكل (21) يبين مدى ثقة المجتمع في غرب الأنبار بالعائلات العائدة من المخيمات

سادساً/ مفاتيح الاندماج والاستقرار

15. **الاحتياجات الأساسية للنساء العائدات:** من وجهة نظر النساء العائدات وكما موضح بالجدول رقم (22) أدناه، فأن أبرز احتياجات آسرهن من اجل حل قضيتهم وتحقيق الاندماج الاجتماعي هو تقديم ما يأتي:

- الحصول على تعويضات مالية عن حجم الأضرار المادية والمعنوية التي لحق بهم، ودعم المشاريع الصغيرة للنساء، وبنسبة (39%).
- تقديم تسهيلات قانونية تكيف الحالات الصعبة لاستخراج الوثائق القانونية من اجل التمتع بحقوق التعليم والصحة والخدمات والعمل، وبنسبة (24%) من ارائهن.
- دعم قطاع السكن للعائدين لتقديم معونات تساعد على ترميم المنازل المتضررة، وإنهاء الملفات العالقة والمتعلقة بالحرمان من السكن، وبنسبة (18%).
- الاهتمام بتكثيف الدعم لمبادرات ومشاريع سبل العيش والإغاثة الإنسانية الطارئة، لتوفير مستلزمات العيش الكريم، وبنسبة (8%).
- تقديم الدعم الصحي للمتضررين من آسر العائدين وبنسبة (6%).

- توفير تسهيلات قانونية وأمنية وتخفيف إجراءات التصاريح الأمنية والتدقيقات المستمرة وبنسبة (5%).

الجدول (22) يبين الاحتياجات الأساسية للنساء العائدات

تصنيف الاحتياج	التكرار	النسبة المئوية
الدعم المادي والتمكين الاقتصادي	68	%39
الاحتياجات القانونية والوثائق	42	%24
السكن وترميم المنازل	31	%18
المساعدات الإنسانية والإغاثية	14	%8
الرعاية الصحية والاحتياجات الطبية	11	%6
تسهيلات أمنية وقانونية	9	%5
المجموع (إجابات متعددة)	175	%100

16. اقتراحات تحسين إدماج العائدين: يوضح الجدول رقم (23) أدناه اقتراحات قدمتها النساء العائدات لتحسين إدماجهم مع المجتمع وهي كالاتي:

- لقاءات تجمع العائدين مع المجتمع المحلي، سواء جلسات توعية للمجتمع او جلسات الدمج الاجتماعي والنفسي وبنسبة (38%).
- تطبيق العدالة الاجتماعي في كافة مفاصل الحياة ولا سيما الدوائر الرسمية، وعدم التمييز بين عائد ومجتمع محلي، وبنسبة (24%) من آراء النساء العائدات.
- توفير مشاريع صغيرة للنساء، وورش عمل تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي لهن، وبنسبة (22%) من آرائهن.
- الإصلاح الأمني والإداري وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالعودة والاستقرار، وإلغاء التعقيدات التي تعمق من الفجوة الاجتماعية في المجتمع، بنسبة (16%).

الجدول (23) يبين الاقتراحات المناسبة لتحسين إدماج العائدين:

محور المقترح	التكرار	النسبة المئوية
التوعية والدمج النفسي والاجتماعي	**38**	**38%**
العدالة والمساواة (نبذ التمييز)	**24**	**24%**
التمكين الاقتصادي المشترك	**22**	**22%**
الإصلاح الأمني والإداري	**16**	**16%**
المجموع	**100**	**100%**

المحور الثاني: تحليل نتائج البيانات الكيفية

- **منهجية المقابلات الجماعية**

عقد جلسات نقاش مركزة جماعية مع النساء العائدات الى غرب الأنبار، بواقع جلستين، الأولى في مدينة القائم والثانية في مدينة الرمانة. نفذ الفريق البحثي كل جلسة لمدة ساعة ونصف وتم إجراء المقابلات الجماعية بطريقة مقننة من قبل ميسرات إناث مدربات مسبقاً

معلومات الجلسات:

- الجلسة الأولى: عّقدت هذه الجلسة بتاريخ 2025/11/21 في مدينة القائم، وضّمت 13 امرأة عائدة تتراوح أعمارهن بين (20-60)، ثمان نساء منهن تعليمهن ابتدائي، وثلاثة فقط ثانوي، وواحدة فقط جامعي وأخرى غير متعلمة. و10 منهن معيلات لأسرهن.
- الجلسة الثانية: عُقدت هذه الجلسة بتاريخ 2025/11/22 في مدينة الرمانة، وضَمت 11 امرأة عائدة تتراوح أعمارهن بين (24-76)، ست نساء منهن تعليمهن ابتدائي، وثلاث يعرفن القراءة والكتابة فقط، واثنتان غير متعلمتين؛ وجميع هؤلاء النسوة معيلات لأسرهن.

أولاً: أبرز تحديات مسار العودة

ركزن المشاركات على مجموعة من التحديات التي واجهتهن في رحلة العودة الى مجتمعاتهن، أبرزها صعوبة استخراج الوثائق الثبوتية الناقصة أو المفقودة، وتعقد الإجراءات الإدارية والقانونية التي تتطلب وقتاً طويلاً ومتطلبات معقدة ومستحيلة مثل إثبات النسب والتبرئة مما عرقل عملية العودة والاندماج؛ فضلاً عن الرفض المجتمعي وأزمة الاندماج بسبب الحقد والكره من أهالي المنطقة بسبب التوترات الاجتماعية، ومحاولة بعضهم عرقلة بعض الإجراءات القانونية لمحاولة منعهم من العودة والبقاء. كما أشار بعضهن الى أزمة السكن والمنازل المدمرة والمتضررة، والسكن في أماكن غير أمنة بسبب عدم قدرتهم على العودة الى منازلهم الأصلية.

ثانياً: تحليل المستوى المعيشي للعائدين

يتراوح المستوى المعيشي لأسر العائدين بين السيئ والمتوسط بدرجة كاملة؛ إذ تعيش في هشاشة اقتصادية حادة؛ لذلك أشرن أغلب العائدات الى الاعتماد بشكل كلي على المساعدات الإنسانية الخارجية والعطاءات من الجيران والأقارب في توفير احتياجات العيش الأساسية، إذ أكدن اغلب النساء الى معاناة أسرهن من بطالة تامة. بينما هناك قلة قليلة تعتمد على الأجور اليومية التي وصفتها بأنها غير كافية لتوفير المتطلبات الأساسية.

ثالثاً: المساواة في التعامل داخل البيئة المدرسية بين أطفال العائدين والمجتمع

أكدن عدد كبير من العائدات على عدم وجود تمييز واضح ومباشر في التعامل اليومي بين الطلاب العائدين والمجتمع المحلي في المدارس؛ بينما أشار عدد قليل منهم بوجود تمييز غير مباشر بسبب الفوارق التعليمية، بين طلاب المجتمع المحلي كونهم لم ينقطعوا عن الدراسة، فهم أفضل بنظر المعلمين وطلاب مجتمع العائدين الذين انقطعوا وتشكلت لديهم فجوة معرفية.

من زاوية أخرى تشكو بعض العائدات من بعض الممارسات التي تحصل في المدارس مع أبناءهم، وهي تعرضهم للإساءة والتجريح من قبل بعض التلاميذ بسبب الوصمة التي يعانون منها.

أشار جميع المشاركون في الجلسة أن هذه العبارات تعرضهم للخطر وتحسسهم انهم ليسوا جزء من مجتمعاتهم، وكأنهم أصبحوا ثقافة مختلفة وهامشية غير مقبولة في المجتمع، إذ في جميع المراجعات الى المدارس يذكر أولياء الأمور انهم يشعرون بقلة احترام ويسمعون كلمات تحبطهم وتفقدهم الأمل بتعليم أبناءهم، ولهذا اغلب أطفال العائدين هم غير متعلمين لأسباب ليست قانونية ادارية فحسب، بل هناك معوقات اجتماعية مرتبطة بتقبل المجتمع المضيف.

رابعاً: تصنيف مستويات القبول المجتمعي

تفاوتت آراء النساء العائدات حول مستوى تقبل المجتمع المحلي للعائدين الى ثلاثة مستويات هي:

1. القبول الجزئي: أشارت العائدات الى انقسام المجتمع الى بين فئتي التقبل والرفض، وتختلف هذه الآراء بحسب المنطقة الجغرافية.
2. الرفض الاجتماعي التام: واجه العديد من العائدات ممارسات رفض تام من المجتمع المحلي، وان المجتمع لا يتقبلهم، مثل مغادرة المكان الذي يتواجد في أحد العائدين.
3. القبول التام: أشارن بعض العائدات الى عدم وجود مشكلات مع المجتمع المحلي وهناك اندماج جيد.

خامساً: تعرض العائدات للإساءة أو التمييز بسبب التجارب السابقة

أكدن العائدات المشاركات في الجلسة أنهن يتعرضن بشكل متكرر لعبارات صارت ملتصقة بهم ويسمعونها بشكل يومي وتسبب إساءة لهن ولأسرهن أهمها:

- أنكم كنتم مع تنظيم داعش.
- لماذا غادرتم مناطقكم الأصلية؟

- أين رجالكم.
- الأطفال يتعرضون الى إساءة في المدارس على انهم أبناء داعش.

فضلاً عن التمييز المؤسسي بسبب العودة، يتعرض العائدون في الدوائر والمؤسسات الحكومية، الى بعض المساومات والابتزاز المالي لإكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعودة والاستقرار.

سادساً: العلاقة مع الجوار بعد العودة

بحسب آراء المشاركات في الجلسة الجماعية، تصنف علاقات العائدين مع الجوار الى ثلاثة تصنيفات، الأول العائدين الى سكنهم السابق لكن علاقاتهم غير جيدة وهناك رفض من قبل المجتمع وعدم تقبل إقامة علاقات معهم، الثاني العائدين الى سكنهم السابق، ولديهم علاقات جيدة ومستقرة مع الجوار، والثالث العائدين الى مناطق تختلف عن مناطقهم الأصلية بسبب رفض المجتمع لهم ونبذهم وجودهم بينهم، لذلك علاقاتهم سيئة وهم موضع خوف وعدم استقرار.

سابعاً: الفرق بين تجارب النساء والرجال في العودة والاندماج

أكدت النساء المشاركات أن عودة الرجال أصعب من عودة النساء، إذ أن الرجل يتعرض لمسائلات قانونية وتشديد كبير، ورفض مجتمعي نهائي وشديد على عودتهم، والرجال الى اليوم زالوا يشعرون بالخوف والخطر بسبب العداوات التي شكلتها الصراعات السابقة والخوف من حالات الانتقام والثأر.

ثامناً: التحديات القانونية والأمنية لعملية العودة

أشارن النساء المشاركات أن جميع العائدين يعانون من عدم القدرة على التمتع بحقوق التعليم والغذاء والصحة وحتى الزواج والاستفادة من كافة الدوائر الخدمية بسبب نقص الوثائق الثبوتية وعدم امتلاكهم لها فهم يواجهون تحدياً عديدة حول هذا الموضوع وهي:

1. تلف الوثائق الأصلية.
2. صعوبة مراجعة الدوائر المعنية وإصدار وثائق جديدة بسبب عدم توفر أي أوليات أو إثباتات لحقوقهم في الزواج والأنجاب، والملكية، والسفر، والقرابة.
3. صعوبة الحركة بين المدن وفقدان حق التنقل بسبب الحوف من الإجراءات القانونية وعدم امتلاكهم أوراق ثبوتية.
4. أكثر الوثائق صعوبة في الحصول عليه ويعانون من فقدانه هو البطاقة الوطنية.
5. عدم امتلاكهم عقود زواج تضمن حقهم أبناءهم في إصدار الطاقة الوطنية والتسجيل في المدارس وحق التملك والإرث، فضلاً عن العمل والزواج.

فضلاً عن ذلك يعاني العائدون من خطر جديد مستحدث خلال الأسبوعين الماضيين، وهو أن إدارة مركز شرطة المدينة أجبرت جميع العائدين الحضور كل أسبوع لتأكيد وجودهم وتوقيعهم على ورقة حضور، وتحديث معلوماتهم عند مركز الشرطة حول الزيارات والأشخاص الباقين والمغادرين، وتعقب كافة تفاصيل الأسرة والتغيرات التي طرأت عليهم؛ ويرى المشاركون أن هذا الأجراء يتسبب لهم بالإزعاج فضلاً عن تكبدهم مصاريف إضافية تثقل كاهلهم بالمجيء الى المركز على الرغم من بعده عن مساكنهم؛ فضلاً عن تعرضهم لضغوطات وكلام جارح وإساءات من قبل عناصر الأمن.

تاسعاً: الموارد والخدمات الأساسية: الواقع والمأمول

يعاني العائدون من العديد من الحقوق أهمها الحرمان من الأمن الغذائي، بسبب حجب البطاقة التموينية، وهي أكبر فجوة خدمية لديهم، فضلاً معاناتهم في الحصول على سكن لائق وامن فهم لديهم أزمة سكن سواء في منازلهم المهدمة أو في المنازل الرثة التي يسكنوها بسبب منعهم من منازلهم أو تضررها بسبب النزاعات المسلحة. والأبرز في تلك التحديات وعمق الفجوة الخدمية والحقوقية، هي نقص الوثائق الثبوتية وتعقد إجراءاتها التي حرمتهم من العديد من الحقوق الأساسية للعيش الكريم.

عاشراً: مساعدات منظمات المجتمع المدني: الجهود والحاجة

ذكرن بعض المشاركات الى تقديم بعض المنظمات مساعدات عينية بسيطة، فضلاً عن المساعدة القانونية التي في الغالب تصطدم بواقع التعليمات والعقبات القانونية ولم تحقق الخدمة المطلوبة، وتكتفي المنظمات بفتح الملفات دون إنجاز أي خدمة، فهي لا تتناسب مع حجم الاحتياجات المتراكمة؛ من زاوية أخرى لم يتلقى اغلب العائدين أي مساعدات ولم يسمعوا بها، وهنا احتياجات كبيرة تستلزم التدخل وإنقاذ حياة ومستقبل العائدين فيما لو كانت هناك جهود جادة لإدماجهم مع المجتمع؛ فهم بأمس الحاجة لحلول نهائية للتحديات القانونية و الاقتصادية، والتعليمية والسكنية.

البدائل والحلول

أولاً: البدائل القانونية والإدارية		
عنوان البديل	**جهة العمل**	**الجهات أصحاب المصلحة**
المحاكم الجوالة واللجان القانونية المشتركة : تشكيل لجان تنتقل دورياً في مناطق (القائم والرمانة) وكافة المدن المناطق التي تضم عائدين في المحافظة لإصدار "حجج الولادة" وعقود الزواج وتثبيت النسب في الموقع، لتقليل عبء التنقل المادي والأمني على	وزارة العدل، والداخلية، ومجلس القضاء الأعلى.	منظمات المجتمع المدني، شيوخ العشائر، وجهاء المناطق.

النساء.		
إثبات النسب: اعتماد تحاليل (DNA) مدعومة حكومياً أو عبر المنظمات الدولية في مراكز قريبة، وتسهيل الاعتراف بالزيجات التي تمت خلال فترة النزاع عبر مسارات قانونية استثنائية وتقديم تسهيلات إدارية وقانونية مثل (عفو إداري عن غرامات التأخير).	وزارة العدل، وزارة الداخلية، مجلس القضاء الأعلى، وزارة الصحة.	منظمات المجتمع المدني، شيوخ العشائر، رجال الدين، وجهاء المناطق.
التصريح الإلكتروني: استبدال التدقيق الأمني الإلكتروني عن طريق الهاتف بدل المراجعة الشهرية والتدقيق اليدوي المرهق، بحيث يتم تحديث البيانات إلكترونياً دون الحاجة لتعريض النساء للاحتكاك المباشر والمضايقات في المراكز الأمنية. أو الاستعانة بوجهاء ومختارين المناطق لتحديث هذه البيانات عندهم وتزويد الجهات الأمنية بها.	وزارة الداخلية	وجهاء ومختارين المناطق السكنية.

ثانياً: البدائل الاقتصادية: سبل العيش وتحسين الوضع الاقتصادي		
عنوان البديل	جهة العمل	الجهات أصحاب المصلحة
برامج القروض الصغيرة: بما أن 60% من الأسر بلا دخل، فإن الحلول الإغاثية لم تعد كافية. بدلاً من المساعدات الغذائية، يتم توفير منح غير مستردة للنساء المعيلات لإنشاء مشاريع منزلية (خياطة، زراعة منزلية، صناعات غذائية) مع ربطها بأسواق محلية لتصريف المنتجات.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	منظمات المجتمع المدني، مراكز التدريب المهني.
تطبيق نظام التمييز الإيجابي في الرعاية الاجتماعية: وذلك من خلال منح جميع الأسر العائدة معدومة الدخل (خاصة التي تعيلها نساء) أولوية القصوى في الشمول براتب	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	وجهاء ومختارين المناطق السكنية.

شبكة الحماية الاجتماعية.		
مشاريع النقد مقابل العمل التنموية :إشراك أفراد الأسر العائدة في مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية المحلية (تنظيف، ترميم المدارس) لتوفير دخل سريع وتعزيز شعورهم بالمساهمة في بناء منطقتهم. وبالتالي تعزيز انتمائهم للمجتمع، ودعم برامج الإدماج الاجتماعي.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.	وزارة البلديات والأعمار والإسكان

ثالثاً: البدائل الاجتماعية (لحل مشكلة انعدام الثقة والرفض المجتمعي (الذي يشعر به 74% من العائدات).		
عنوان البديل	**جهة العمل**	**الجهات أصحاب المصلحة**
حملات التوعية: إطلاق حملات إعلامية تركز على أن هؤلاء النساء والأطفال هم ضحايا وناجون، وليسوا شركاء في الجريمة، لتقليل الحدة المجتمعية تجاههم.	وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الإعلامية.
الضغط والمناصرة: إعداد أوراق السياسات والتقارير بمشاركة الشباب والنساء حول احتياجات المناطق المتوترة ورفعها لصناع القرار.	وزارة الاتصالات	منظمات المجتمع المدني، مراكز الدراسات والأبحاث
مواثيق الشرف العشائرية المتطورة :تفعيل دور شيوخ العشائر في غرب الأنبار لتوقيع وثائق تضامن تمنع ممارسات النبذ أو	وزارة الداخلية، وزارة العدل، مجلس محافظة	مجلس شيوخ العشائر، وجهاء المناطق السكنية.

الاستيلاء على الممتلكات، وتجرم إطلاق تسميات مسيئة (دواعش، إرهابيين) على النساء والأطفال. وزيادة الاهتمام بدعم لجان محلية للمصالحة وإعادة الدمج في المناطق المحررة من الإرهاب.	الأنبار.	

رابعاً: البدائل التعليمية والتربوية (معالجة انقطاع 60% من الفتيات و36% من الأطفال عن التعليم).		
عنوان البديل	**جهة العمل**	**الجهات أصحاب المصلحة**
حملات التوعية والإعادة: إطلاق حملات توعية للمجتمع ودفعهم نحو تسجيل الأطفال الذكور والإناث في المدارس، وتوفير التسهيلات اللازمة لإعادتهم.	وزارة التربية	منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الإعلامية، مختارين ووجهاء المناطق السكنية.
مدارس الفرصة الثانية والتعليم المسرع: افتتاح صفوف مسائية أو مراكز تعليم مسرع في القائم والرمانة مخصصة للفتيات والنساء اللواتي فاتتهن فرصة التعليم، مع توفير مرونة في شرط "الوثائق الثبوتية" للقبول الأولي.	وزارة التربية	منظمات المجتمع المدني.
منح ومساعدات الطلبة العائدين: تقديم منح مالية بسيطة، وتوزيع مستلزمات الدراسة للأسر العائدة بشرط انتظام أطفالهم (خاصة	وزارة التربية	منظمات المجتمع المدني.

الإناث) في المدارس، لتعويض النقص الاقتصادي الذي يدفعهم لتشغيل الأطفال.		

خامساً: البدائل المؤسسية		
عنوان البديل	**جهة العمل**	**الجهات أصحاب المصلحة**
مدونة سلوك مهني صارمة :فرض تدريبات حساسية النزاع والنوع الاجتماعي على الموظفين في الدوائر الخدمية والأمنية في الأنبار	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الإعلامية.
وضع نظام "شكاوى سري" مرتبط بمكتب المحافظ لتقديم البلاغات ضد حالات الابتزاز أو الإذلال.	وزارة الداخلية، محافظة الأنبار	منظمات المجتمع المدني.

التوصيات

1. تأسيس مراكز الخدمة الشاملة في القائم والرمانة والمناطق الأخرى التي تضم عائدين في محافظة الأنبار وبقية المحافظات العراقية تضم ممثلين عن (دائرة الأحوال المدنية، الأمن الوطني، ومؤسسة الشهداء) لإنهاء كافة المعاملات في مكان واحد، بدلاً من إرهاق النساء بالتنقل.
2. منح العائدين (خاصة النساء) هوية مؤقتة صالحة لمدة 6 أشهر تتيح لهم التنقل ومراجعة المستشفيات والمدارس لحين صدور البطاقة الوطنية الموحدة.
3. رعاية مؤتمرات صلح عشائرية تخرج تجرم الوصم الاجتماعي وتجرم منع العائدين من الوصول إلى أملاكهم.
4. تشكيل مجموعات دعم تقودها نساء مؤثرات من المجتمع المحلي لاحتضان النساء العائدات وتسهيل انخراطهن في المناسبات الاجتماعية.

5. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال شمول فوري لكافة النساء الأرامل والمعيلات في هذه المناطق براتب الرعاية الاجتماعية، مع تجاوز شرط اكتمال الوثائق مؤقتاً بضمانة المختار أو القائمقام.
6. إصدار قرار من وزارة التربية يقضي بقبول جميع الأطفال العائدين في المدارس فوراً، مع إعطاء مهلة سنة كاملة للأهل لتوفير الأوراق الثبوتية.

إن نجاح هذه التوصيات يعتمد على لتنسيق المشترك؛ فلا يمكن لوزارة الهجرة أن تعمل بمعزل عن وزارة الداخلية أو التربية. يجب إنشاء غرفة عمليات مشتركة لمعالجة تحديات آسر العائدين الى محافظة الأنبار.

المراجع

[1] منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النزوح، 2024.
https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20241113521324_IOM_DTM_ML_132_January-April-2024_Arabic.pdf

[2] المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الأنسان في العراق، بغداد، 2024، ص272.

[3] مارا ريفكين وآخرون، إعادة دمج العراقيين العائدين إل ديارهم بعد النزاع: دروس من التباين بين أربع مجتمعات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص9.

[4] Institute for International Law and Human Rights, Reclaiming Identity: Strategies for Civil Documentation in Iraq, Baghdad, Iraq, p14.

[5] Institute for International Law and Human Rights, Reclaiming Identity: Strategies for Civil Documentation in Iraq, Baghdad, Iraq, p14.